

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1996-2020

The role of the investment climate in promoting economic diversification outside the hydrocarbon sector in Algeria

Standard study for the period 1996-2020

شليغم أنيسة¹، صيد فاتح²Chelirem anissa¹, Seid fatah²¹ جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- الجزائر، مخبر Ecofima، a.chelirem@univ-skikda.dz² جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة- الجزائر، مخبر Ecofima، seidfatef@yahoo.fr

تاريخ النشر: 31/ 12/ 2022

تاريخ القبول: 19/ 10/ 2022

تاريخ الاستلام: 01/ 03/ 2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ودوره في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنوع الاقتصادي وذلك خلال الفترة 1996-2020، إضافة إلى إبراز مكانة الجزائر من خلال أهم مؤشرات مناخ الاستثمار مقارنة ببعض الدول العربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وكل من: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا يدل على أنه ومن الممكن أن يكون لمناخ الاستثمار دور فعال في تعزيز التنوع الاقتصادي. كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، مناخ الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ardl).

تصنيفات JEL: O11، F21.

Abstract:

The study aims to stand on the reality of the investment climate in Algeria and its role in attracting foreign direct investment flows and achieving economic diversification during the period 1996-2020, in addition to highlighting Algeria's position through the most important indicators of the investment climate compared to some Arab countries.

The study found that there is a direct short- and long-term relationship between the gross domestic product outside the hydrocarbon sector and each of: foreign direct investment flows outside the hydrocarbon sector, exports outside the hydrocarbon sector, and this indicates that the investment climate can have an effective role in promoting economic diversification.

Keywords: Economic diversification, investment climate, GDP, foreign direct investment, ARDL model.

JEL Classification Codes : O11, F21.

1. مقدمة :

يعتبر رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنوع مصادر الدخل الوطني من الأهداف الرئيسية التي يولمها واضعي السياسات أهمية بالغة ضمن البرامج والخطط التنموية، وذلك قصد تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع واحداث تغيير هيكلي ونوعي في الإنتاج، وقد أبرزت العديد من الدراسات الحديثة دور مناخ الاستثمار في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي في العديد من البلدان لدرجة أن الوضع الاقتصادي لأي دولة بات يعكس المناخ الاستثماري السائد فيها.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تُسيطر قطاعات الإنتاج الأولي على هياكل الإنتاج والدخل والتصدير، ورغم المجهودات التي بُدلت خلال العقود الماضية بغرض تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود، وبالاعتماد اساسا على امكانياتها الذاتية، إلا أنها لا تزال تعاني من ظاهرة اقتصاد السلعة ونظرا لهذا الوضع، حضي تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ضمن الاصلاحات الاقتصادية الراهنة بأولوية بهدف جذب استثمارات اجنبية مباشرة، تسهم في تحقيق النمو، والتنوع الاقتصادي.

1.1 إشكالية الدراسة:

إنطلاقا من الطرح السابق جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي:

■ ما مدى مساهمة مناخ الاستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مناخ الاستثمار (الممثل بكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات) والتنوع الاقتصادي (الممثل بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات)؛
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مناخ الاستثمار (الممثل بكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات) والتنوع الاقتصادي (الممثل بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات).

3.1 أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مناخ الاستثمار بالجزائر وبيان مدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية؛
- الوقوف على واقع التنوع الاقتصادي بالجزائر وتوضيح مدى قدرة مناخ الاستثمار على تعزيز تنوع مصادر دخله.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة مناخ الاستثمار في أن الاستثمار هو السبب الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل فتنوع اقتصاد أي دولة يحتاج إلى مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات وخاصة الاستثمارات الأجنبية، وهذا بغرض تحقيق الفعالية وزيادة التنافسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

5.1 منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وهذا من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل آثار المتغيرات المفسرة (الخارجية) على المتغير التابع (الداخلي) مع تحليل نتائج الدراسة، وكذلك تم استخدام المنهج القياسي أو الكمي من خلال استعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الـ **ardl** لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم الاستعانة ببرنامج **Eviews10** لتقدير واستخراج النتائج واجراء الاختبارات اللازمة.

2. الإطار النظري للتنوع الاقتصادي، مناخ الاستثمار:

1.2 التنوع الاقتصادي - مفاهيم أساسية:-

من بين جملة الأهداف التي تسعى إليها جميع دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة نجد أنه قد تم تخصيص مكانة كبيرة للتنوع الاقتصادي، فالككل على استعداد تام لتنفيذ كل ما يلزم من سياسات وبرامج اقتصادية بغية علاج الاختلالات الهيكلية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

1.1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي:

تعددت مفاهيم التنوع الاقتصادي ومنها ما يلي:

- سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع لقيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو القطاعات أو الأسواق المتنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد. (زدام، 2017، صفحة 60)
- هو التوجه نحو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى تمكين القاعدة الاقتصادية من خلال أحداث قاعدة إنتاجية متنوعة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (عزازي، 2020، صفحة 337)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه: سياسة تنموية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والرفع من مساهمة القطاعات الغير نفطية.

2.1.2 أهمية التنوع الاقتصادي:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، كما أنه يساعد على التكامل الإقليمي ويخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن فرص عمل. (الفتاح، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، 2018، صفحة 332)

تظهر أهمية التنوع بالنسبة للدول النفطية فيما يلي: (الفتاح، سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-، 2020، صفحة 12)

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

وهكذا يعد التنوع الاقتصادي ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية، كما أنه وفي ظل التحولات الاقتصادية الراهنة أضحت مسألة تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار من الآليات التي تساعد في تحقيق التنوع الاقتصادي وهذا ما يتضح تاليا.

3.2 ماهية مناخ الاستثمار:

يعتبر مناخ الإستثمار الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات بنوعها سواء كانت محلية أو اجنبية، بحيث تعمل كل دولة على توفير وتهيئة المحددات العامة لتحسين مناخ الاستثمار، وهذا من أجل ترقية تصنيفها ضمن المؤشرات الهامة والمعتمدة في تقييم مناخ الإستثمار.

1.2.2 مفهوم مناخ الاستثمار:

تعددت مفاهيم المناخ الاستثماري ومن بينها نذكر ما يلي:

- تعريف البنك العالمي: حسب تقرير البنك العالمي حول التنمية لعام 2005 يعرف على أنه مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقيق فرص العمل وتخفيض تكاليف مزاولة الأعمال. (دحماني، 2016، صفحة 97)
 - ويعرف أيضا بأنه: كل ما يمكن أن يؤثر في قرار الاستثمار، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي يجب العمل على توفيرها بصورة جيدة لتخدم المستثمر وتحقيق له أعلى عائد وتقلل من الأعباء او المعوقات التي تعيق استثماراته من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. (قريد، 2014-2015، صفحة 79)
- ومن هنا يمكن تعريف مناخ الأعمال على أنه: مجموعة العوامل والظروف والأوضاع المتداخلة التي يمكن أن تشكل إما بيئة تحفيزية جاذبة للاستثمار أو بيئة معيقة لمختلف المشاريع والاستثمارات في بلد ما وذلك بالنسبة لرجال الأعمال المحليين أو الأجانب.

2.2.2 المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري:

يتطلب المناخ الاستثماري توفر مجموعة من الشروط نذكر منها:

- شرط الشفافية والتناسق: يتطلب تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى قانون الاستثمار بالإضافة إلى انشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولى مهمة ترقية وتشجيع الاستثمارات ويجب على نظام ترقية الاستثمارات ان يتضمن مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز؛ (نوي، 2006، صفحة 242)
- شرط الحركية: يتعلق أساسا برأس المال وستلزم مبدئين مبدأ الآلية أو التلقائية ومبدأ الدخول إلى سوق العملات الأجنبية؛ (محاد، 2017، صفحة 2)
- شرط الاستقرار: بمعنى ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني من جهة ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى. (الزاوي، 2018، صفحة 285)

3.2.2 أهم مؤشرات مناخ الاستثمار:

هناك العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تقوم بإصدار عدة مؤشرات، من شئنا أن نقوم بتزويد المستثمرين ورجال الأعمال بمختلف المعلومات الخاصة بمناخ الاستثمار داخل أي دولة يشكل دوري مما سيساعدهم على اتخاذ القرارات، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم هذه المؤشرات:

الجدول 1: أهم مؤشرات مناخ الاستثمار

اسم المؤشر	جهة اصداره	مفهومه	مؤشرات الفرعية
مؤشر سهولة الأعمال	يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية	أسس المؤشر على معايير موضوعية لممارسة الأعمال، حيث يقيس مدى فعاليتها في الدول التي يغطيها، وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها	يتكون من 10 مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر اغلاق المشروع.
مؤشر الحرية الاقتصادية	معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية	يتكون من 12 مؤشر فرعي موزعة على 4 مجالات على النحو التالي: سيادة القانون: (حقوق الملكية،

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية). حجم الحكومة: (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية). الكفاءة التنظيمية: (حرية الأعمال، حرية العمل، السياسة النقدية). انفتاح السوق: (حرية التجارة، حرية الاستثمار، السياسة المالية).	الاقتصادية في البلد		
يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية هي: المتطلبات الاقتصادية الأساسية، معززات كفاءة المؤسسات، عوامل التطور	يعتبر أداة هامة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون ما شبكة عالمية من المؤسسات الشريكة	يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 1979	مؤشر التنافسية العالمي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مختار بونقاب، زواويد لزهاري، (2018)، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-. مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، (1)2، ص 97.
- ميلود بوعبيد، هارون الطاهر، (2016)، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية-الجزائر، تونس، المغرب، مجلة الاقتصاد الصناعي، (2)6، ص 553.
- ناجي بن حسين، (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، (2)20، ص 69.
- دليل المؤشرات التنموية والدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 30.
- عثمان علام، سنوساوي صالح، (2018)، آلية تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، على ضوء مؤشرات التنافسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، (1)4، ص 77-78.

1. واقع كل من مناخ الاستثمار والتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

من خلال هذه الدراسة سيتم الوقوف على واقع مناخ الاستثمار وهذا بالتركيز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وكذا تحديد مدى تقدم البلاد في تحقيق التنوع الاقتصادي وهذا من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

1.3 واقع مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:

قبل التطرق إلى اضرار دور مناخ الاستثمار في تعزيز تنوع مصادر الدخل الوطني أولا يجب التطرق إلى توضيح وضع المناخ الاستثماري الجزائري ومكانته ضمن بعض الدول العربية إضافة إلى تحديد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وهذا على اعتبار أن هذا الأخير هو خير دليل على مدى تحسن مناخ الاستثمار لأي دولة.

1.1.3 دراسة مدى فاعلية قوانين الاستثمار في تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:

الجدول الموالي يوضح لنا أهم القوانين الخاصة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1996-2020، وجملة المزايا الممنوحة من قبلها للمستثمرين وخاصة الأجانب منهم، ودورها في تحسين مناخ الاستثمار وهذا من خلال تقييم وضعها ضمن بعض مؤشرات مناخ الإستثمار (مؤشر سهولة الأعمال، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر).

الجدول 2: أهم قوانين الاستثمار خلال الفترة 1996-2020

القانون	المزايا الممنوحة	ترتيب الجزائر ضمن بعض مؤشرات مناخ الأعمال
قانون الاستثمار 2001 - أمر رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار	النظام العام: - الحصول على حوافز ضريبية وشبه ضريبية؛ - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة إضافة إلى الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ - الاعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛ النظام الاستثنائي: تستفيد من مزايا خاصة: - الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة في الدولة والتي من بينها: في مرحلو انجاز الاستثمار، الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية، تكلف الدولة جزئيا أو كليا بالأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية للاستثمار، الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض السلع، تطبيق نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة أما بعد معاينة انطلاق الاستغلال فيحصل المستثمر على اعفاء 10 سنوات من النشاط الفعلي من: الضرائب على ارباح الشركة وعلى الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة ومن الدفع الجغرافي والرسم على النشاط المهني إضافة إلى الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية الداخل في الاستثمار ومزايا أخرى تسهل الاستثمار كتأجيل العجز أو الاستهلاك؛ - وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد وخاصة التي تستعمل تكنولوجيا تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية وتدخر طاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة، وهذا بعد ابرام اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة وبين المستثمر ونشرها في الجريدة الرسمية.	من خلال دراسة مختلف التقارير السنوية لمناخ الاستثمار نلاحظ أن الجزائر وخلال الفترة 2000-2015 لايزال وضع بيئة الأعمال بها غير مسقر لم يشهد أي تحسن على الرغم من الأداء الجيد لبعض المؤشرات، حيث نجد: - إن ترتيبها من حيث مؤشر سهولة الأعمال عربيا كان دائما في الأخير ففي عام 2006 احتلت المرتبة 10 عربيا مقارنة مع السعودية والكويت التي تصدرت الترتيب، لتنتقل إلى المرتبة 14 من بين 19 دولة عربية عام 2009، كما ونجد انها احتلت المرتبة 189 عالميا عام 2014؛ - أما بالنسبة لمؤشر أداء وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أنها قد احتلت المرتبة 113 و61 على التوالي لعام 2015 وبهذا صنفتم الجزائر ضمن الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانات المرتفعة وفق تقاطع مؤشري الأداء وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب كل من تونس، ليبيا، الكويت....، وفي عام 2010 نلاحظ انتقال المؤشرين إلى 102 و62 على التوالي؛ - ونجد أن مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري لعام 2007 قد بلغ 3.98 وبهذا نجد أنها احتلت المرتبة 9 عربيا والمرتبة 29 عالميا من بين 125 دولة بعدما كانت تحتل المرتبة 76 عالميا من بين 117 دولة 2005، أما في عام 2009 فقد تراجعت ترتيبها إلى 13 لتحتل بذلك المرتبة ما قبل الأخيرة عربيا و134 عالميا، لتتخفص إلى 87 عالميا عام 2015 وهذا يدل على تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري.
قانون الاستثمار 2016- قانون رقم 09-16 مؤرخ في 29 شوال عام	تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 09-16 من: - الاعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي إضافة إلى زيادة التحفيزات الجبائية والجمركية؛ - الاعفاء من: الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة	في المجمل وخلال الفترة 2016-2020 نلاحظ أن الجزائر تعمل جاهدة بغية تحسن في مناخ الاستثمار (وهذا بالنظر إلى جملة المزايا الممنوحة للمستثمرين)، ويتجلى هذا فيما يلي: - مؤشر سهولة الأعمال: من خلال تقارير مناخ الاستثمار للدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الاستثمار وائتمان الصادرات نجد أن الجزائر وفي عام 2020 لم تقم بأي اصلاح في بيئة الاعمال مقابل اصلاحين قامت بهما عام 2019، وفي المقابل نجد العديد من الدول العربية قامت بإصلاحات كثيرة كالبحرين حيث قامت بـ 9 إصلاحات والسعودية بـ 8 إصلاحات، وذلك بغية التحسين من بيئة الاعمال الخاصة بها والارتقاء بمناخ الاعمال الخاص بها، ونجد ان الجزائر احتلت المرتبة 15 عربيا والمرتبة 157 عالميا عام 2017 وبالتالي استقرار الجزائر في هذا الترتيب حيث وفي عام 2019 احتلت نفس الترتيب. - مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال هذا المؤشر ونجد أن هناك استقرار ترتيب بعض الدول العربية في المؤشر عند 69 مركزا عام 2020، وهو متأخر نسبيا ويعبر عن وجود قيود مرتفعة نسبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا في الدول التي تكون قريب من مؤخرة الترتيب، ونلاحظ أن الجزائر قد تقدمت بثلاث مراتب فبعدما كانت تحتل المرتبة 83 عام 2019 قد احتلت المرتبة 80 عام 2020، وهذا دليل على أنها تعمل على تحسين وضعها من حيث القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي، ومن خلال مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن الجزائر قد احتلت المرتبة 86 عربيا عام 2018 بعدما كانت تقدر بـ 87 عام 2017. - مؤشر التنافسية العالمي: بسبب قيام المنتدى الاقتصادي العالمي بوقف اعلان ترتيب الدول لعام 2020 بسبب جائحة كورونا سيتم الاعتماد على ترتيب عامي 2018 و2019، يتضح لنا أن الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة لها أنها تعتبر في آخر الترتيب حيث نجد أن الجزائر قد احتلت المرتبة 92 عام 2018 بينما وفي عام 2019 نجد أنها قد حققت تقدم لا بأس به فقد تقدمت بثلاث مراتب لتحتل المرتبة 89، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن المغرب وتونس قد سبقتاها في الترتيب حيث احتلنا المرتبة 75 و87 خلال عامي 2018 و2019، وهذا دليل على تراجع مكانة السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب وخاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.	المضافة للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛ - الاعفاء من دفع حق نقل لعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛ - الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملأك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملأك العقارية؛ - تخفيض 90% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملأك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛ - الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛ وبعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بنال على محضر تعدد المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 3 سنوات على المزايا من أهمها: - الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني؛ - تخفيض نسبة 50% من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملأك الدولة؛ - منح الاستثمارات المنجوة في المناطق التابعة للمناطق الجنوب والهضاب العليا العديد من المزايا تنص عليها المادة 13 من قانون 09-16؛ - ومن بين بعض المزايا الاستثنائية الممنوحة للاستثمارات المهمة للاقتصاد نجد: - تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 إلى 10 سنوات؛ - منح إعفاءات او تخفيض للحقوق الجمركية، الجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي؛ - اعفاء او تخفيض الضرائب او الرسوم على القيمة المضافة على السلع المنتجة.	1437 الموافق لـ 3 غشت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار
---	---	--

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد:

- الجريدة الرسمية العدد 47 لعام 2001، العدد 46 لعام 2016:

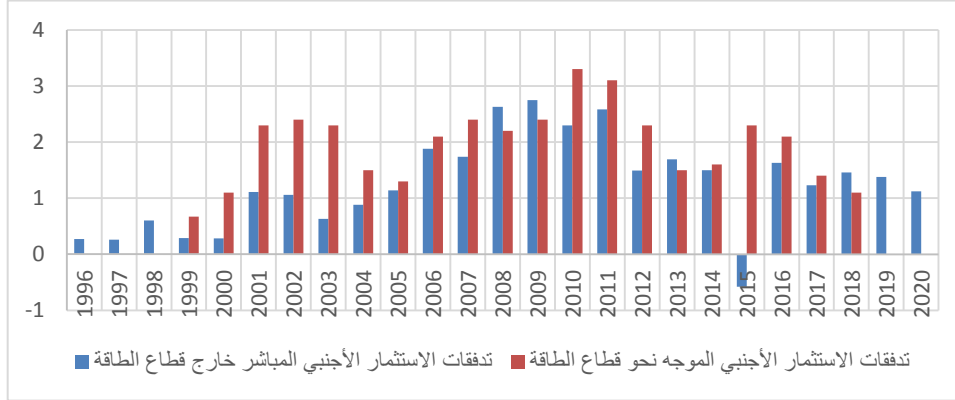
- تقارير مختلفة لمناخ الاستثمار.

2.1.3 أثر المناخ الاستثماري على حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 1996-2020:

لإبراز مدى تأثير المناخ الاستثماري على حجم الاستثمارات الأجنبية سيتم توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي القادمة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2019 والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر الموجه نحو قطاع الطاقة وباقي القطاعات خلال الفترة 1996-

2020



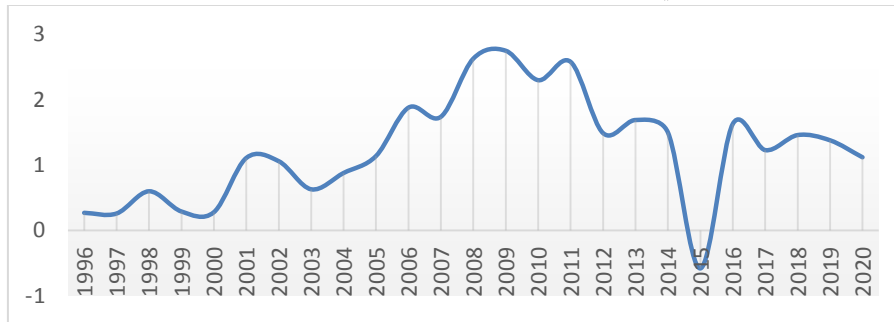
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير وزارة الطاقة والمناجم والبنك الدولي.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال فترة الدراسة كما نجد أن الزيادة أو النقصان في هذه الأخيرة مرتبط بالدرجة الأولى بالتقلبات التي تطرأ على قطاع المحروقات وهذا على اعتبار أن هذا الأخير هو المستحوذ على أكبر نسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بل وأنها فاقت النسبة الموجهة إلى باقي القطاعات الأخرى مجتمعة فبداية من عام 2000 كانت هناك زيادة في قيم التدفقات حيث انتقلت من 2.44 مليار دولار في عام 2005 إلى 5.6 مليار دولار في عام 2010 موزعة على النحو التالي: 3.3 مليار دولار موجه نحو قطاع الطاقة مقابل 2.3 مليار دولار الموجه إلى باقي القطاعات، والسبب وراء هذه الزيادة هو ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى نجد أن جملة الإصلاحات التي قامت بها البلاد خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي كان لها دور في تحسين مناخ الاستثمار على اعتبار أن تحسن هذا الأخير مرتبط وبالدرجة الأولى بمدى تحسن الأوضاع الاقتصادية داخل البلاد.

وبداية من عام 2014 ومع بداية انخفاض أسعار البترول نجد أن هناك انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بلغت عام 2015 حوالي 1.72 مليار دولار ولكن ومع ظهور قانون الاستثمار الجديد عام 2016 وبداية تحسن أسعار البترول سرعان ما بدأت قيم التدفقات بالزيادة وخاصة التي تستهدف القطاعات الغير نفطية، فقد قدرت عام 2018 بحوالي 2.56 مليار دولار منها 1.1 مليار دولار موجه نحو قطاع الطاقة و1.46 مليار دولار موجه نحو باقي القطاعات.

ومقارنة بما تمتلكه الجزائر من ثروات وبالنظر إلى كل الجهود المبذولة والسياسات الموضوعية بغية تحسين مناخها الاستثماري نجد أنها لا تنعكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر، وأنه بإمكانها تعزيز مكانتها كأحد أهم الدول العربية جذبا للاستثمار.

الشكل 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1996-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 1996 و إلى غاية 1999 تقريبا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات تقريبا منعدمة ويمكن نسب ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها البلاد إلا أنه وبداية من عام 2000 كان الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في زيادة مستمرة ، إذ قدرت بـ 0.28 مليار دولار في بداية الالفية لترتفع إلى 1.1 مليار دولار عام 2001 والسبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى ظهور قانون الاستثمار سنة 2001 الذي منح الكثير من الامتيازات للمستثمرين خاصة الأجانب منهم، كما تم من خلاله استحداث هيئات متعلقة بالاستثمار مثل الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار، بعد هذه السنة استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتذبذب بين الزيادة والنقصان لتبلغ اقصى قيمة لها عام 2009 إلى قدرت قيمة التدفقات بحوالي 2.7 مليار دولار وهذا كنتيجة حتمية للإصلاحات التي قامت بها الدولة.

أما بالنسبة للانخفاض المسجل بعد هذه السنة فيمكن ارجاعه إلى التأثير الغير مباشر لتداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، وكذا إلى آثار بعض التشريعات والقوانين التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة، كما أن الازمة البترولية لعام 2014 كان لها أثر كبير على الأوضاع الاقتصادية للبلاد وبل وامتدت تأثيرها السلبي على مناخ الاستثمار، إذ أنه في عام 2015 بلغت قيمة التدفقات الواردة خارج قطاع المحروقات -0.58 مليار دولار. (مسعود، 2017، صفحة 87)، ولكن وبعد هذه السنة ومع ظهور قانون الاستثمار لعام 2016 وجملة المزايا الممنوحة من خلاله نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات حيث ارتفع في السنة الموالية لها إلى 1.6 مليار دولار إلا أن هذا الارتفاع كان مؤقت فقد استمر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى بلغ عام 2020 حوالي 1.1 مليار دولار.

أما بالنسبة للجدول التالي فهو يوضح لنا توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب أنشطة الاعمال للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2019

الجدول 3: توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية لإجمالي الفترة 2015-2019

القطاعات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
التصنيع	42	12883
الاستخراج	2	3450
لوجستيات والتوزيع والنقل	2	3305
اعمال البناء	3	867
الخدمات	16	196
كهرباء	1	170
مبيعات	19	114
تعليم وتدريب	4	42
تجزئة	3	19
صيانة وخدمات	1	4

المصدر: العدد 2 من نشرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2019،

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قطاع التصنيع يستحوذ على أكبر حصة من المشاريع الاستثمارية بحوالي 42 مشروع وبقيمة تقدر بـ 12883 مليون دولار، حيث نجد أن أغلب المستثمرين الأجانب يركزون على هذا القطاع وخاصة نشاط المحروقات (هذا لا يساهم في التنوع الاقتصادي) على اعتبار أن هذا الأخير بمثابة القلب النابض للاقتصاد الجزائري، وفي المقابل نجد أيضا بعض القطاعات تستحوذ على نسبة لا بأس بها من المشاريع الاستثمارية خاصة قطاع الخدمات والمبيعات إذ بلغ عدد المشاريع بهما على التوالي حوالي 16 مشروع بقيمة 169 مليون دولار و19 مشروع بقيمة 114 مليون دولار، وهذا مؤشر جيد على بداية تنوع مصادر الدخل الوطني.

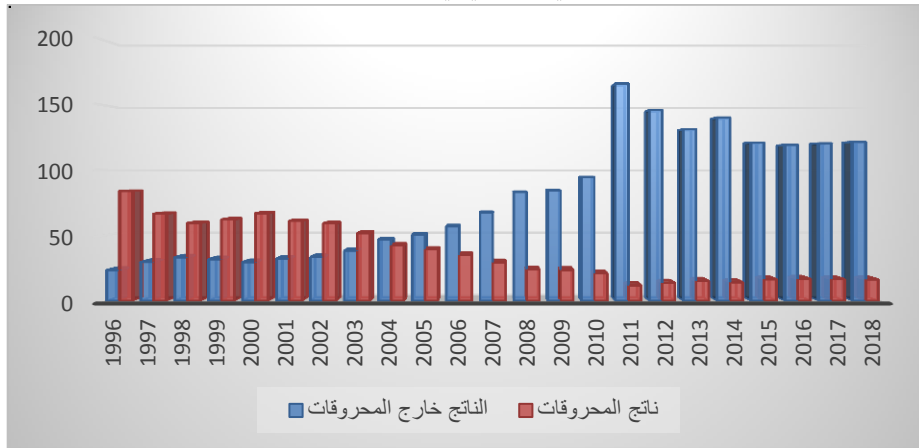
وكخلاصة يمكن القول أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب ليكون مناخ جاذب ومحفز للاستثمارات الأجنبية في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات التي تكون نسب المخاطر فيها أكبر.

2.3 واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:

لمعرفة درجة التنوع الاقتصادي في البلاد سيتم الإشارة إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على اعتبار أن هذا الأخير هو خير دليل على درجة تنوع مصادر الدخل الوطني.

وقد شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة معدلات نمو منخفضة وأخرى مرتفعة وهذا حسب طبيعة الظروف الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ومن خلال الشكل التالي سنوضح مختلف المراحل التي مر بها نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020.

الشكل 3: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:



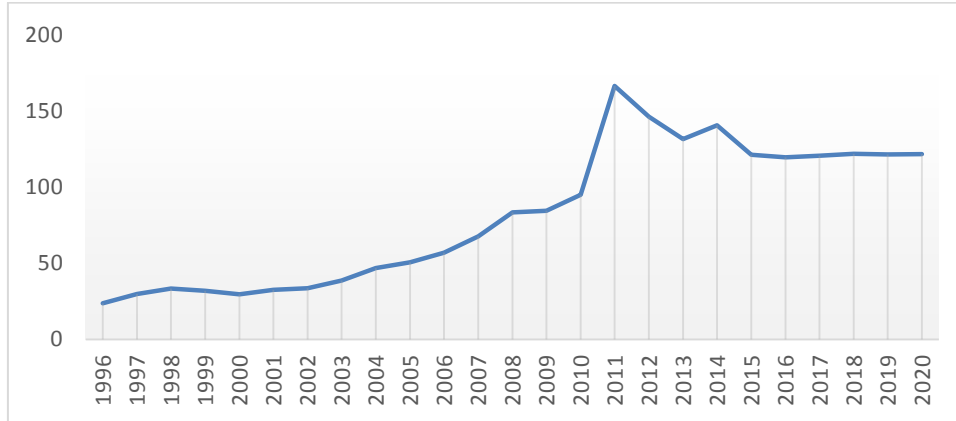
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1996 وإلى غاية 2003 كان قطاع المحروقات هو المهيمن على الدخل الوطني، ولكن سرعان ما أدركت السلطات أنه لا بد من تنوع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات والعمل من أجل التخلص من سيطرة المورد الوحيد فبدية من عام 2005 وتزامنا مع البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تغيرت سياسات الاقتصاد الوطني وتوجهت نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ودعم التنمية الاقتصادية وفعلا مع بداية من عام 2005 وإلى غاية عام 2020 كانت القيم المضافة لباقي القطاعات مجتمعة أكبر من القيمة المضافة لقطاع المحروقات وخاصة في السنوات التي شهدت فيها البلاد انخفاض في أسعار البترول من جراء الازمات البترولية، ولكن هذا التحسن في القيم المضافة على يعني بالضرورة أن البلاد استطاعت التخلص من سيطرة القطاع الريعي في إلى غاية يومنا هذا لاتزال تتأثر بالصدمات البترولية.

صحيح أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أكبر من ناتج قطاع المحروقات ولكن إذا ما قمنا بتوضيح مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات نجد أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا وأن أغلب مصادر الدخل الوطني هي من عوائد قطاع الخدمات وقطاع الصناعة فهي تغطي حوالي 95% من إجمالي الناتج المحلي.

فالجزائر وإلى غاية يومنا هذا لم تستطع التخلص من سيطرة القطاع الريعي على مصادر دخلها كما أنها لم تستطع علاج الاختلالات وجوانب القصور في باقي قطاعاتها الاقتصادية، على الرغم من البرامج والسياسات التي تخطها، لذا وجب عليها العمل جاهدة بغية علاج اختلالاتها وتحسين مناخها الاستثماري ووضع السياسات الرامية إلى تنوع مصادر الدخل الوطني.

الشكل 4: تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب في قيم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات على طول فترة الدراسة إلا أنه ومنذ عام 2005 عرف الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 50.75 مليار دولار عام 2005 إلى 84.56 مليار دولار عام 2008، وهذا راجع الوفرة المالية إضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2009-2000 والتي كان من بين أهدافه هو رفع قيم الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبعد تلك الفترة واصل الناتج المحلي الإجمالي تقلباته بين الانخفاض والارتفاع من سنة إلى أخرى، حيث سجل عام 2011 أعلى قيمة له إذ قدرت بحوالي 166.56 مليار دولار، ومنذ هذه الفترة وإلى غاية عام 2013 كان هناك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وبحلول عام 2014 كان هناك تحسن في الناتج المحلي إذ قدر بـ 140.59 مليار دولار ولكن هذه الزيادة لم تدم طويلا فمع حلول عام 2015 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 121.4 مليار دولار وبعد هذه الفترة وإلى غاية 2020 كانت الزيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا وهذا راجع إلى تقلص إيرادات الدولة إضافة إلى انتهاجها سياسة التقشف وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، والتي استمرت آثارها إلى غاية سنة 2020 حيث بلغت 121.7 مليار دولار.

2. قياس أثر مناخ الاستثمار على التنوع الاقتصادي في الجزائر:

1.4 صياغة النموذج القياسي:

لبيان دور مناخ الاستثمار في تعزيز عملية التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1996-2020 تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وقد تم صياغة النموذج للعلاقة بين كل من: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات كمغيرات مستقلة دالة على مناخ الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمغير تابع دال على التنوع الاقتصادي على النحو الآتي:

$$GDP = f(FDI, EX)$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

FDI: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات الواردة إلى الجزائر

EX: الصادرات خارج قطاع المحروقات

وتكون الصيغة العامة لنموذج ARDL المكون من Y متغير تابع وعدد K من المتغيرات التفسيرية $X_1, X_2, \dots, X_n$ على النحو

الآتي: (فرحات، 2021، صفحة 253)

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_{ki} \Delta X_{kt-i} + \dots + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \epsilon_t$$

حيث:

C : الحد الثابت؛

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

K: عدد المتغيرات؛

$q_1, q_2, \dots, q_k$: فترات ابطاء للمتغيرات المفسرة $x_1, x_2, \dots, x_k$ ؛

p: فترة ابطاء المتغير التابع؛

β : معامل العلاقة قصيرة الاجل؛

α : معامل العلاقة طويلة الاجل؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وبناء على الطرح السابق يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة على النحو التالي:

$$\Delta GDP = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i} \Delta EX_{t-i} + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 FDI_{t-1} + \alpha_3 EX_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

C : الحد الثابت؛

Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛

K: عدد المتغيرات؛

q_1, q_2 : فترات ابطاء للمتغيرات المفسرة (الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات FDI، الصادرات خارج قطاع المحروقات EX)؛

p: فترة ابطاء الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات GDP؛

β : معامل العلاقة قصيرة الاجل؛

α : معامل العلاقة طويلة الاجل؛

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يعتبر اختبار الاستقرارية من المواضيع المهمة في تطبيقات السلاسل الزمنية، حيث تعتبر الخطوة الأولى في تحديد النماذج القياسية وهذا من خلال اختبارات جذر الوحدة والتي من أهمها اختبار فليبس بيرون P-P.

الجدول 4: نتائج اختبار الاستقرارية لفليبس بيرون P-P

P-P						
الفرق الأول			المستوى			المتغيرات
بدون اتجاه ومقطع	اتجاه عام ومقطع	المقطع	بدون اتجاه ومقطع	اتجاه عام ومقطع	المقطع	
-4.922849 0.0000	-5.022642 0.0028	-5.107747 0.0004	0.538662 0.8252	-1.799402 0.6733	-1.113655 0.6932	GDP
-8.276612 0.0000	-10.59146 0.0000	-8.198295 0.0000	-1.170494 0.2150	-2.601290 0.2824	-2.639363 0.0969	FDI
-6.391348 0.0000	-6.339615 0.0001	-6.560912 0.0000	-0.795747 0.3626	-3.142740 0.1157	-0.995259 0.7415	EX

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أنه:

- في المستوى: كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، أي أن القيم المقدرة أو المحسوبة كانت أقل من القيم الجدولية أو الحرجة في قيمها المطلقة، أي قبول الفرضية العدم؛
- وبعد القيام بإجراء الفروقات الأولية اتضح من خلالها أن:

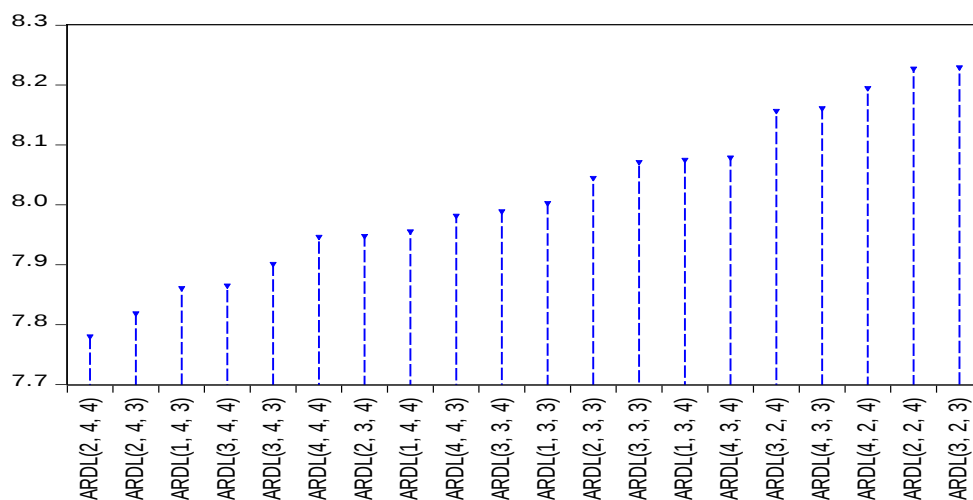
- عند الفرق الأول: كانت السلسلة الزمنية لكل: الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات مستقرة عند مستوى المعنوية 5%، وهنا تم رفض الفرضية العدمية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 (أي عدم وجود جذر الوحدة)، وهذا يدل على أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند نفس الدرجة (1).I.

3.4 تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني (درجة تأخير نموذج ال ARDL):

ويتم استخدام معيار Akaike لتحديد فترات الابطاء المثلى (p, q_1, q_2) لمتغيرات الدراسة كونه الأكثر شيوعا، حيث يتم اختيار أقل قيمة والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأفضل، والشكل التالي يوضح درجة تأخير نموذج ال ARDL:

الشكل 5: فترات الابطاء المثلى وفق معيار Akaike لنموذج ARDL

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال المعلومات الموضحة في الشكل أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير النموذج المثلى وفق المعيار Akaike هي درجة التأخير (2,4,4) كونه يقابل أقل قيمة.

4.4 تقدير نموذج الانحدار الذاتي ال ARDL:

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لأثر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات:

الجدول 5: نتائج تقدير نموذج ال ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.648348	0.300654	2.156460	0.0631
GDP(-2)	-0.405540	0.257242	-1.576491	0.1536
FDI	3.979573	4.741150	0.839369	0.4256
FDI(-1)	-10.20441	5.371409	-1.899763	0.0940
FDI(-2)	9.247813	4.535589	2.038944	0.0758
FDI(-3)	11.41119	4.780727	2.386915	0.0441
FDI(-4)	9.397683	6.060668	1.550602	0.1596

EX	27.27776	10.85723	2.512404	0.0362
EX(-1)	-9.874854	12.28198	-0.804011	0.4446
EX(-2)	-9.045817	13.77597	-0.656638	0.5298
EX(-3)	57.96802	15.69315	3.693843	0.0061
EX(-4)	-20.56550	19.23947	-1.068922	0.3163
C	-9.272822	8.430135	-1.099961	0.3033
R-squared	0.976875	Mean dependent var		91.98810
Adjusted R-squared	0.942187	S.D. dependent var		42.93893
S.E. of regression	10.32442	Akaike info criterion		7.779916
Sum squared resid	852.7493	Schwarz criterion		8.426525
Log likelihood	-68.68911	Hannan-Quinn criter.		7.920246
F-statistic	28.16168	Durbin-Watson stat		1.555620
Prob(F-statistic)	0.000033			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

➤ قيمة معامل التحديد جد مقبولة إذ بلغت $R^2 = 0.976875$ وهذا يدل على أن التغير الحاصل في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات تفسر وبقوة التغير الحاصل في قيم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 97.68%، أما الباقي راجع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج (متضمنة في حد الخطأ)، أي أن النموذج لديه قدرة تفسيرية جيدة كما أن نتائجه جاءت متوافقة وبحد كبير مع النظرية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات له نتائج جيدة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وهذا ما سينعكس على أداء القطاعات الاقتصادية وسيكون منطلق لتحقيق التنوع الاقتصادي؛

➤ معنوية النموذج المقدر، حيث أن القيمة الاحتمالية إحصائية فيشر المعنوية عند 5%، وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

5.4 الاختبارات التشخيصية:

يتم اجراء مجموعة من الاختبارات من أجل التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية، ومن بين هذه

الاختبارات نجد:

1.5.4 اختبار الارتباط الذاتي: تظهر نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (1) Chi-Square أكبر من 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم وأنه لا يوجد مشكلة إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.192342	Prob. F(1,7)	0.3110
Obs*R-squared	3.056413	Prob. Chi-Square(1)	0.0804

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

2.5.4 اختبار عدم ثبات التباين: تظهر نتائج الجدول أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية (1) Chi-Square أكبر من 5%، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 وأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس (ثبات تباين البواقي).

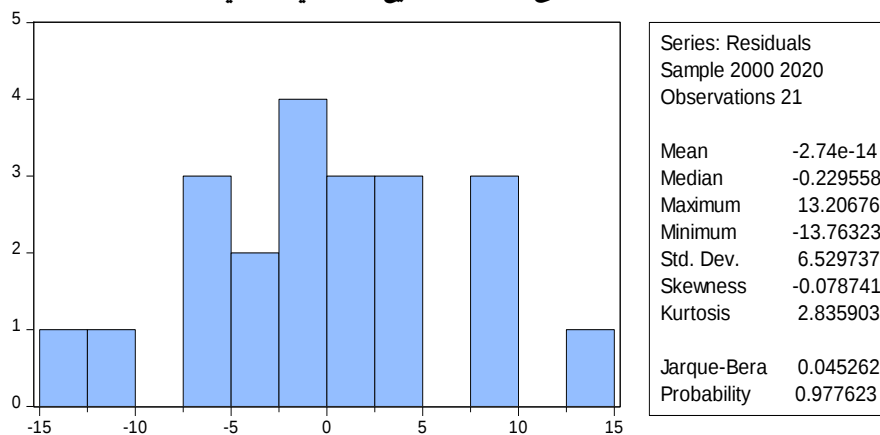
الجدول 7: نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.613965	Prob. F(1,18)	0.4435
Obs*R-squared	0.659683	Prob. Chi-Square(1)	0.4167

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

3.5.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: تظهر نتائج الشكل أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية Jarque Bera أكبر من 5%، وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، لا توجد مشكلة توزيع طبيعي.

الشكل 6: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

6.4 اختبار حدود التكامل المشترك (Test Bounds) لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء:

من أجل التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه سوف نقوم بتطبيق اختبار الحدود (Bounds Test) الذي يقوم بصفة أساسية على اختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج، والفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج، حيث يتم استخدام اختبار (Statistic-F) لأجل ذلك، من خلال مقارنة قيم (F) المحسوبة للمعاملات طويلة الاجل مع قيم (F) الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، حيث نقبل فرضية العدم (H_0) إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيم F الجدولية عند الحدود الدنيا، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيم F الجدولية عند الحدود العليا، بينما لا يمكن الحسم إذا كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم F الجدولية الدنيا والعليا، (ساحلي، 2020، صفحة 351)

الجدول 8: نتائج اختبار حدود التكامل المشترك (Test Bounds) لنموذج الانحدار الذاتي وتوزيع الابطاء

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.769805	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.67
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة F-statistic المحسوبة تبلغ 7.671955 وهي أكبر من القيم الجدولية للحدود العليا عند مستويات المعنوية 10%، 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 الدالة على وجود

تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة الممثلة بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغيرات تفسيرية.

7.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة وطويلة الأجل باستخدام نموذج الـ ARDL:

أكدت النتائج السابقة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، هذا ما سيسمح لنا بتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بواسطة نموذج الـ ARDL.

الجدول 9: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (العلاقة قصيرة الأجل) لنموذج الـ ardl

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(2, 4, 4)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/11/22 Time: 12:35				
Sample: 1996 2020				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.405540	0.147221	2.754639	0.0249
D(FDI)	3.979573	3.257331	1.221728	0.2566
D(FDI(-1))	-30.05669	6.835824	-4.396937	0.0023
D(FDI(-2))	-20.80887	6.809593	-3.055818	0.0157
D(FDI(-3))	-9.397683	4.877692	-1.926666	0.0902
D(EX)	27.27776	7.026740	3.881993	0.0047
D(EX(-1))	-28.35671	8.488512	-3.340598	0.0102
D(EX(-2))	-37.40252	9.337549	-4.005604	0.0039
D(EX(-3))	20.56550	11.79799	1.743136	0.1195
CointEq(-1)*	-0.757192	0.166290	-4.553452	0.0019
R-squared	0.868093	Mean dependent var		4.273333
Adjusted R-squared	0.760169	S.D. dependent var		17.97884
S.E. of regression	8.804696	Akaike info criterion		7.494201
Sum squared resid	852.7493	Schwarz criterion		7.991593
Log likelihood	-68.68911	Hannan-Quinn criter.		7.602148
Durbin-Watson stat	1.555620			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- سرعة عودة النموذج نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل أو معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة حيث بلغت -0.757192 ومعنوية إذ بلغت قيمتها الاحتمالية 0.0019 (أي تحقق شرط معنوية وسلبية معامل تصحيح الخطأ)، هذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، وتشير معلمة تصحيح

دور مناخ الإستثمار في تعزيز التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الخطأ أنه عندما ينحرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير في الفترة t-1 عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعامل 75.71% من الاختلالات (الانحرافات) خلال الفترة t. أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 75.71%؛

وتشير نتائج التقدير في المدى القصير إلى أن هناك:

- أثر إيجابي وغير معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 3.97؛
- أثر إيجابي ومعنوي للصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، حيث أن زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 27.27.

أما بالنسبة لنتائج التقدير في المدى الطويل فقد كانت على النحو الآتي:

الجدول 10: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج الـ ardl

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	31.47398	7.989417	3.939458	0.0043
EX	60.43327	11.31330	5.341791	0.0007
C	-12.24632	10.78907	-1.135068	0.2892
EC = GDP - (31.4740*FDI + 60.4333*EX - 12.2463)				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10.

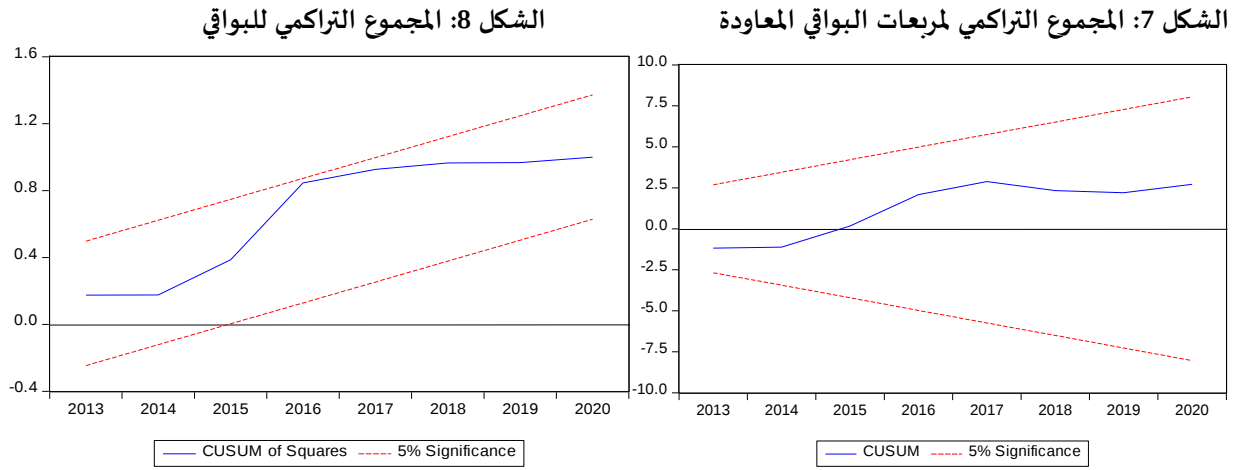
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

❖ أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كانت إيجابية ومعنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0043 وهي أقل من 5% ومن هنا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أي أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في المدى الطويل بـ 31.47؛

❖ أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كانت إيجابية ومعنوية من الناحية الاقتصادية والإحصائية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.0007 وهي أقل من 5% ومن هنا نقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أي أن زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في المدى الطويل بـ 60.43.

8.4 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الـ ardl:

لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Of SQUARES، من أجل التأكد من سكون النموذج يجب ان يقع الشكل البياني لكل واحد من الاختبارين السابقين داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 1%، وعندها يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن جميع المعلمات المقدرة هي مستقرة. (صيد، 2020، صفحة 365)



نلاحظ أن كلا الشكلين عبارة عن خطين وسيطين ولم يتخطيا حدود مجال الثقة عند مستوى المعنوية 5%، وهذا يدل على أن معلمات النموذج المقدر (طويل أو قصير المدى) حققت الاستقرار، أي وجود استقرار هيكلي في النموذج على طول فترة الدراسة.

3. تحليل النتائج:

لا يزال قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على مصادر الدخل الوطني فهو يغطي حوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا يتضح أن قطاع المحروقات يعتبر من بين السلع الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ولم يستطع إلى غاية يومنا هذا التخلص من التبعية النفطية، فالجزائر ومنذ الأزل تسعى جاهدة إلى تخطيط العديد من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنويع مصادر دخلها إضافة إلى تحسين مناخها الاستثمار وجعل اقتصادها أقل عرضة لتقلبات أسعار البترول، ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا التي تهدف إلى توضيح دور مناخ الاستثمار في تعزيز التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتم التوصل من خلالها إلى أن:

- لا تزال الجزائر وإلى غاية يومنا هذا تعاني من القصور في العديد من الجوانب فبرغم من المؤهلات الكبرى والموقع الجغرافي الممتاز إلا أن جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال ضعيفة وخاصة تلك التي تستهدف القطاعات التي تنشأ خارج المحروقات، حيث أن أغلب الاستثمارات تكون في قطاعات اقتصادية محددة كالصناعة وهناك تهميش للقطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن هناك تفضيل للقطاعات الاقتصادية من قبل الشركات الأجنبية فاخياراتها تتجه نحو القطاعات المربحة وقليلة المخاطر؛

- من خلال تقييم وضع الاقتصاد الجزائري بالنسبة لبعض مؤشرات مناخ الاستثمار نجد أنه على الجزائر العمل وبشكل جدي من أجل تحسين وضعها ضمن هذه المؤشرات فترتيبها ضمن الدول العربية لم يرق بعد إلى المستوى المطلوب؛

- في المدى القصير تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بشكل غير معنوي وإيجابي من الناحية الإحصائية والاقتصادية، ولكن سرعان ما يتحول هذا الأثر إلى إيجابي ومعنوي من الناحية الاقتصادية والإحصائية في المدى الطويل؛

- نجد أن للصادرات خارج قطاع المحروقات أثر إيجابي ومعنوي سواء من الناحية الاقتصادية أو الإحصائية على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في المدى القصير والطويل؛

- النتائج المتحصل عليها ضمن هذا النموذج القياسي يمكن أن تساعد واضعي السياسات الاقتصادية وصناع القرار وفي وضع خطط جديدة بغية ترقية مناخ الاستثمار والرفع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات حتى تكون من مصادر تنويع الدخل الوطني على المدى البعيد.

4. خاتمة:

سعت هذه الدراسة لبيان الأهمية الكبيرة لمناخ الاستثمار في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بل وتنوع مصادر الدخل الوطني، إذ أن التهيئة الجيدة لهذا الأخير تعتبر شرط أساسي لتحقيق المشاريع الاستثمارية ونجاحها، بالإضافة إلى جملة من الشروط التي يجب على الاقتصاد الجزائري توفيرها.

كما وقد حاولنا القيام بدراسة قياسية تبرز لنا أثر مناخ الاستثمار من خلال بعض المتغيرات الدالة عليه (تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات) على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمتغير دال على التنوع الاقتصادي خلال الفترة 1996-2020 وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الـ ardl الذي يسمح لنا بالكشف عن التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة.

ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى جملة من النتائج من أهمها:

- على الرغم من ضآلة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر إلا أن أهميتها كبيرة وتظهر بالأكثر في قطاع المحروقات باعتباره القطاع المهيمن على الاقتصاد؛
- يعتبر موضوع تهيئة مناخ استثماري جاذب ومحفز للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات الاقتصادية الخارجة عن قطاع المحروقات أولوية قصوى خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة؛
- سرعة عودة النموذج نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل كانت معتبرة جدا، إذ بلغت حوالي 75.71%؛
- من خلال اختبار الحدود للتكامل المشترك اتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وكل من: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعلى ضوء الطرح السابق يمكن تقديم بعض الاقتراحات أو التوصيات التالية:

- العمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال معالجة جميع الجوانب المشكلة له، من استقرار سياسي وأمني وتشريعات وقوانين... إلخ؛
- ضرورة الانتقال من اقتصادي ريعي إلى اقتصاد حقيقي، وهذا من خلال الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية كالطاقة والبنوك ونقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وترك المفاوضات والاتفاقيات لباقي الاستثمارات والشركات حتى تكون هناك مرونة أكثر في التعامل مع الشريك الأجنبي؛
- يجب القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في كافة القطاعات وخاصة التي ترتفع بها نسب المخاطرة وكذا تقديم امتيازات تشجع المستثمرين على الاستثمار بها.

5. قائمة المراجع:

- الأطروحات:
 - دحماني سامية. (2016). أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2015. أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
 - قريد عمر. (2014-2015). تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر.
- مقالات:
 - بللعماء أسماء، دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب الدولية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7(1)، 332.
 - بللعماء أسماء، دحمان بن عبد الفتاح. (2020). سياسات التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد والبيئة، 3(1)، 12.
 - بوصبع سهام، ساحلي زهر. (2020). نموذج قياسية لاثر العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الـ ardl للفترة 1974-2018. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1)، 351.

- بوعبيد ميلود، هارون الطاهر، (2016)، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية-الجزائر، تونس، المغرب، مجلة الاقتصاد الصناعي، 6(2)، ص 553.
- بونقاب مختار، زواويد لزهارى، (2018)، أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، 2(1)، ص 97.
- دحو سليمان، بن مسعود محمد. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية وفق نظرية المواممة المؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر-. مجلة رؤى الاقتصادية 7(12)، 87.
- رماش احلام وفاء، سليمان زواري فرحات. (2021). أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ardl. مجلة مجاميع المعرفة، 7(2)، 253.
- عبد الصمد بن عبد الرحمن، عبد اللطيف حمريط، أحمد أمين زدام. (2017). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنوع الاقتصادي -دراسة إحصائية لحالة الجزائر-. مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، 1(4)، 60.
- علام عثمان، سنوساوي صالح، (2018)، آلية تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، على ضوء مؤشرات التنافسية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 4(1)، ص 77-78.
- عليي عبد الحكيم، عزازي فريدة. (2020). أثر التنوع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باسعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة 1972-2018 ardl-. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، 9(1)، 337.
- قحام وهيبة، شرقرق سمير، فاتح صبيد. (2020). تحليل محددات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ardl. مجلة العلوم الانسانية، 20(1)، 365.
- ناجي بن حسين، (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، 20(2)، ص 69.
- يحيوي عمر، بن الزاوي عبد الرازق. (2018). تحديات المناخ الاستثماري بالجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية-، 8(1)، 285.
- ملتيقيات:
- تيمواي عبد المجيد، مصطفى بن نوي. (2006). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري -حالة الجزائر-. ملتي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بوعللي، الشلف-الجزائر.
- عسيلي نور الدين، سمير بن محاد. (2017). دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة تحليلية لتجربة تركيا-. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي - الجزائر.
- القوانين:
- الجريدة الرسمية العدد 47 لعام 2001، العدد 46 لعام 2016.
- التقارير:
- تقارير مناخ الاستثمار.
- تقارير بنك الجزائر.
- تقارير الوزارة الطاقة والمناجم.
- دليل المؤشرات التنموية والدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 30.